



الأمم المتحدة

Distr.  
GENERAL

S/18087/Rev.1  
23 May 1986  
ARABIC  
ORIGINAL : ENGLISH



## مجلس الأمن

الامارات العربية المتحدة ، ترينيداد وتوباغو ، غانا  
الكونغو ، مدغشقر : مشروع قرار منقح

ان مجلس الأمن ،

وقد نظر في الطلبين المقدمين من الممثل الدائم للسفاح لدى الأمم المتحدة والقائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لزامبيا لدى الأمم المتحدة (S/18072) و (S/18076) ،

وإذ يضع في اعتباره أن جميع الدول الأعضاء ملزمة بالامتناع في علاقاتها الدولية عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد سيادة أى دولة أو سلامتها الإقليمية أو استقلالها السياسي أو بأى طريقة أخرى لا تتفق مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها ،

وإذ يساوره بالغ القلق إزاء التوتر وزعزعة الاستقرار الناجمين عن السياسة العدائية والعدوان اللذين ينتهجهما نظام الفصل العنصرى في جميع أنحاء الجنوب الإفريقي وما يشكلانه من تهديد متزايد لأمن المنطقة وما يترتب على هذا التهديد من آثار واسعة النطاق على السلم والأمن الدوليين ،

وإذ يشير إلى قراره ٤١٨ (١٩٧٧) المؤرخ في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧ الذى قرر فيه ، فيما يتعلق بسياسة حكومة جنوب افريقيا وأفعالها ، أن حصول جنوب افريقيا على السلاح وما يتصل به من مواد يعد تهديدا لمصانة السلم والأمن الدوليين ، ولذلك قرر حظرا الزاميا على توريد الأسلحة إلى جنوب افريقيا ،

وإذ يشير أيضا إلى قراراته ٥٦٧ (١٩٨٥) و ٥٦٨ (١٩٨٥) و ٥٧١ (١٩٨٥) و ٥٧٢ (١٩٨٥) و ٥٨٠ (١٩٨٥) ، التى كان مما ورد فيها أنه إدان عدوان جنوب افريقيا على أنغولا وبوتسوانا وليسوتو .

واذ يشير كذلك الى قراره ٥٨١ (١٩٨٦) المؤرخ في ١٣ شباط/فبراير ١٩٨٦ الذي  
كان مما ورد فيه أنه أدان بشدة جنوب افريقيا العنصرية لتهديداتها بارتكاب أعمال  
عدوانية ضد دول المواجهة والدول الاخرى في الجنوب الافريقي ،

واذ يساوره بالغ القلق أيضا ازاء ما يتعرض له السلم والامن في الجنوب  
الافريقي من تهديدات ناجمة عن الاعمال العدوانية من جانب نظام جنوب افريقيا العنصرى  
في بوتسوانا وزامبيا وزمبابوى في ( ايار/مايو ١٩٨٦ ،

وقد أصيب بصدمة شديدة لما أسفرت عنه هذه الغارات العسكرية الوحشية غير  
المبررة في بوتسوانا وزامبيا وزمبابوى من فقد في الأرواح وأضرار بالملكات ،

واقتناعا منه بأن العنف العنصرى في جنوب افريقيا يستمد جذوره من استمرار  
نظام الفصل العنصرى البغيض الذى دمغه المجتمع الدولي بالفعل بأنه جريمة ضد ضمير  
الانسانية وكرامتها ،

واذ يدرك أن تحقيق السلم والاستقرار في الجنوب الافريقي لن يتم الا بالقضاء  
التام على نظام الفصل العنصرى ،

واقتناعا منه أيضا بأن ما يلقاه نظام جنوب افريقيا العنصرى من دعم سياسي  
واقتمادى من بعض البلدان يشجع نظام الفصل العنصرى ويساعد على استمراره ،

واذ يلاحظ أن ما يسمى سياسة الارتباط البناء لم تنجح ،

واذ يضع في اعتباره أيضا أن نظام جنوب افريقيا العنصرى قد تجاهل بشكل سافر  
العديد من نداءات المجتمع الدولي باحداث تغيير سلمي في جنوب افريقيا ،

واذ يؤكد من جديد أن من حق الشعوب من جميع الأعراق والالوان والمعتقدات فسي  
جميع أنحاء العالم أن تختار بحرية نظمها السياسية والاجتماعية والاقتصادية ،

واذ يؤكد مرة أخرى اعترافه بشرعية كفاح شعب جنوب افريقيا من أجل القضاء  
على الفصل العنصرى واقامة مجتمع ديمقراطي وفقا لحقوقه غير القابلة للتصرف كما  
وردت في ميثاق الأمم المتحدة وفي الاعلان العالمى لحقوق الانسان ،

واذ يؤكد من جديد أيضا حق جميع الدول في توفير الملاذ للاجئين الغارين من القمع الناتج عن نظام الفصل العنصرى ،

واذ يحيط علما ببيان وزراء دول المواجهة الصادر في هراى بزمبابوى في ٢٠ أيار/مايو ١٩٨٦ ، الذى تضمن نداءهم بغرض جزاءات اقتصادية الزامية شاملة على نظام جنوب افريقيا ،

واذ يحيط علما أيضا بجهود مجموعة الشخصيات البارزة سعيها الى حل سلمي للحالة في الجنوب الافريقي ،

واذ يشير كذلك أيضا الى قراره ٥٦٩ (١٩٨٥) المؤرخ في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٥ الذى كان مما ورد فيه أنه حث الدول الاعضاء في المنظمة على اتخاذ تدابير اقتصادية ضد جنوب افريقيا ،

١ - يدين بشدة نظام جنوب افريقيا العنصرى للغارات العسكرية الاخيرة على بوتسوانا وزامبيا وزمبابوى ؛

٢ - يعرب عن عزائه لحكومتى وشعبى بوتسوانا وزامبيا في فقد الارواح الناجم عن الغارات العسكرية التي شنها نظام جنوب افريقيا العنصرى مؤخرا ؛

٣ - يطالب جنوب افريقيا بدفع تعويضات كاملة ومناسبة لبوتسوانا وزامبيا وزمبابوى عن فقد الارواح والاضرار بالمتلكات الناجمين عن هذه الاعمال العدوانية ؛

٤ - يحث على حكومات بوتسوانا وزامبيا وزمبابوى لما تقدمه من مساعدة الى اللاجئين من جنوب افريقيا ؛

٥ - يعرب كذلك عن تضامنه مع شعب جنوب افريقيا في كفاحه في سبيل الحرية والعدالة في مسقط رأسه ؛

٦ - يتصرف وفقا لاحكام ميثاق الامم المتحدة ، ولذلك :

١١) يقرر أن سياسة وأفعال نظام جنوب افريقيا العنصرى تشكل تهديدا للسلم والامن الدوليين ؛

١٣١ يقرر فرض الجزاءات الانتقائية التالية الاقتصادية وغيرها على نظام جنوب افريقيا كوسيلة فعالة لمكافحة نظام الفصل العنصرى واحلال السلم والاستقرار في الجنوب الافريقي ؛

(أ) وقف أى استثمار جديد في جنوب افريقيا ؛

(ب) حظر بيع الكروجيراندات وجميع قطع النقود الاخرى المضروبة في جنوب افريقيا ؛

(ج) وقف قروض التصدير المضمونة ؛

(د) فرض قيود على الألعاب الرياضية والعلاقات الشفافية ؛

(هـ) حظر أى تعاقد جديد في المجال النووى ؛

(و) حظر أى بيع لمعدات الحاسبات الالكترونية ؛

٧ - يرجو من الأمين العام أن يواصل رصد الحالة في الجنوب الافريقي وأن يقدم تقريراً عنها في موعد غايته آخر آب/أغسطس ١٩٨٦ ؛

٨ - يقرر أبقاء المسألة قيد النظر

-----